جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
المؤتمر الدولي الرابع للدراسات والبحوث البيئية
" بيئـــة مستدامـــة ذكيـــة "

Journal of Environmental Studies and Researches (2017), 7(2-B):419-433

أثر القرارات الإدارية علي التنمية المستدامة في مصر

نيفين عادل محمد صادق

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القرارات الإدارية والتنمية المستدامة, واقتناع متخذي القرار بأهمية تحقيق التنمية المستدامة وإذا كان صدور بعض تلك القرارات قد يؤثر علي تحقيق التنمية المستدامة في مصر, والوقوف علي أهم الأسباب التي قد تعيق من تحقيقها, وكذلك الوصول إلي بعض المقترحات التي قد تساعد في إزالة تلك المعيقات وتساعد في تفعيل تحقيق التنمية المستدامة، وتم تحليل تلك العلاقة عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (spss) لمعالجة وتحليل البيانات من خلال استخدام أسلوب الحصر الشامل وتوزيع استمارة استبيان علي الإدارة العليا من3 شركات بقطاع البترول, كما تم الاستعانة (بدراسة حالة اتفاقية تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل), حيث أنه مورد طبيعي قابل للنفاذ, والتعرف علي مدي تأثير ذلك القرار الإداري الصادر بالموافقة علي تلك الاتفاقية في الوفاء بإشباع احتياجات المواطن المصري من الغاز الطبيعي في ذلك الوقت وباحتياجات الأجيال القادمة من ذلك المورد, وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: القصور في تحقيق التنمية المستدامة بمصر بسبب عدم اقتناع متخذي القرار بأهميتها, حيث أن نقص مهارة متخذي القرار فيما يتعلق بشؤون البيئة التنمية, وكذلك قلة توافر المعلومات البيئية لذي متخذ القرار, وضعف اهتمام متخذي القرار بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة له أثاراً سلبية علي تحقيق التنمية المستدامة بمصر, ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الباحثة: الحد من الأسباب التي تؤدي إلي القصور في تحقيق التنمية المستدامة بمصر بدايةً من إصدار القوانين الداعمة لصيانة موارد البيئة القابلة للنفاذ علي وجه الخصوص ومروراً بدعم متخذي القرار البيئي بالمعلومات البيئية اللازمة, وختاماً بتوعية متخذي القرار والجمهور بمفهوم وأهمية وأهداف التنمية المستدامة.

ABSTRACT:

The main object of this study is analyzing the relationship between administrative decisions and Sustainable development and that Decision maker should believe that decisions may achieve Sustainable development and whether some decisions when taken can affect Sustainable development in Egypt and determination of the most important factors that hinder Sustainable development. The analysis of this relationship is made by SPSS program for processing and analysis of data through comprehensive inventory and survey within higher administration in 3 petroleum companies . Reference is also made to the agreement made to export Natural Gas to Israel as being a consumable natural resource and determination of the effect of such administration decision concerning approval of this agreement on the actual needs of the Egyptian citizen as well as the increasing needs of the generations to come.

The study concluded the following results : failure in achieving sustainable development is due to the fact that Decision makers do not consider the importance of the decisions whereas the lack of skills of decision makers in respect of development and lack

of data available and neglecting the importance of such decision for generations to come all that has a negative impact on sustainable development.

Recommendations made by researcher : All reasons that hinder sustainable development should be restricted in Egypt starting by having suitable legislation that support reservation of consumable natural resources in particular and supporting decision makers and provide them with the required environmental data and finally improve awareness of decision makers as well as the public of the concept of sustainable development as well as targets thereof .

المقدمة:

يوجد العديد من التساؤلات التي تطرح نفسها حول مدي ارتباط السياسات العامة للدولة بمسؤولياتها البيئية وإن كانت تساهم تلك السياسات بإصدار قرارات إدارية تتناسب مع عملية الحفاظ علي البيئة ومواردها الطبيعية بما يضمن الحفاظ علي حق الجيل الحالي والأجيال القادمة في تلك الموارد مما يساعد علي تحقيق عملية التنمية المستدامة فيما يخص العدالة والمساواة بين الأجيال في الاستفادة من تلك الموارد وضمان استخدام أمثل لها (خليل حسن,2010). إن علاقة الإنسان بالبيئة علاقة أزلية فمنذ ظهور الإنسان علي سطح الأرض يتأثر بها وتؤثر فيه, فلقد ثارت الشعوب وكونت رأياً عاماً للضغط علي الحكومات الغربية في الماضي فتقدمت تلك الحكومات بشكوي للأمم المتحدة وكان الناتج من ذلك الضغط انعقاد أول مؤتمر عالمي عن البيئة في ستوكهولم عام 1972 و غابت الدول النامية عن حضور هذا المؤتمر إلي أن طالت تلك الدول أضراراً بيئية كبيرة فسارعت بالمشاركة في المؤتمرات البيئية الدولية وفي الوقت الحالي يوجد قرابة 2000 منظمة في الدول النامية التي يزيد عدد دولها عن 100 دولة (حامد الريفي,2015). ويؤخذ علي بعض الدول النامية عدم الاهتمام الكافي بخطورة الحفاظ علي البيئة ومواردها, وربما يعود ذلك لافتقادها للجوانب الفنية والمالية والتربية البيئية أو لضعف مهارة حكوماتها في اتخاذ القرارات المناسبة لحمايتها وعدم اهتمامهم بتحقيق التنمية المستدامة أو لعدم توافر المعلومات اللازمة لعملية صنع واتخاذ القرار البيئي الناجح.

المشكلة البحثية:

قصور تحقيق التنمية المستدامة في مصر ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلي ضعف اقتناع متخذي القرار بأهمية تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة بشكل عام إلي تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:-

- مراجعة القرارات الإدارية المتعلقة بشؤون البيئة خلال الفترات السابقة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في مصر.
- دراسة وتحليل الواقع الحالي للحفاظ علي حق الأجيال القادمة فيما يتعلق بالقرارات الإدارية لدي متخذي القرار, ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في مصر.
- تقييم القرارات الإدارية, فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة في مصر.
- تقديم بعض المقترحات لتعزيز وتفعيل عملية تحقيق التنمية المستدامة.

فروض الدراسة:

الفرض الرئيس :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف اقتناع متخذي القرار بأهمية التنمية المستدامة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

الفروض الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص مهارة متخذي القرار فيما يتعلق بشؤون البيئة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قلة توافر المعلومات البيئية لدي متخذي القرار, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف اهتمام متخذي القرار بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتطرق لموضوعات متداخلة تمت مناقشتها عن البيئة والحفاظ علي مواردها بشكل نظري جلى و الحفاظ على حق الجيل الحاضر والأجيال القادمة في تلك الموارد إلا إنها لم تأخذ الواقع التطبيقي في مصر.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بنظام الحصر الشامل في هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين القرارات الإدارية في مصر (متغير مستقل), وتحقيق التنمية المستدامة (متغير تابع), الاستعانة بتحليل تلك العلاقة من خلال (دراسة حالة) لبعض القرارات الإدارية في مصر تجاه تصدير الموارد الطبيعية (تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل), ومحاولة الوصول إلي تأثير تلك القرارات علي عملية تحقيق التنمية المستدامة فيما يخص الحفاظ علي حق الجيل الحاضر والأجيال القادمة في تلك الموارد, وتأثيرها علي الاقتصاد المصري, ووصف تلك الدراسة بشكل علمي وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين متغيراتها, واستخلاص النتائج منها.

كما استندت الدراسة على الاستبيان الميداني لجمع المعلومات وتحليلها, واقتضي ذلك عمل استبيان تم توزيعه علي الإدارة العليا في 3 شركات بترول شركة بترول قطاع عام (شركة الإسكندرية للبترول), وآخري من شركات القطاع المشترك (شركة انربك), وأخري من شركات القطاع الخاص(شركة سوميد) وتم استلام الاستمارات بعد استيفاءها فكانت الاستمارات المستوفية والكاملة عبارة عن 53 استمارة من شركة الإسكندرية للبترول, و48استمارة من شركة انربك, و56 استمارة من شركة سوميد, قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان وصياغة الأسئلة عن طريق محاكاة الدراسات السابقة والتي منها دراسة بوزغاية باية (بوزغاية باية, 2009). ركزت فيها الباحثة علي إيجاد العلاقة بين القرارات الإدارية وتحقيق التنمية المستدامة في مصر

المبحث الأول: مفاهيم القرارات الإدارية والتنمية المستدامة:

بالرغم من اهتمام الباحثين في الفترة الأخيرة بدراسة البيئة والمؤثرات التي تؤثر عليها, إلا أن هذه الدراسات لم توفر تفسيراً يوضح نتائج أثر القرارات الإدارية للدولة على تحقيق التنمية المستدامة.

ويناقش هذا المبحث مفاهيم القرارات الإدارية والتنمية المستدامة والعلاقة المتداخلة ما بين المتغير المستقل(القرارات الإدارية), والمتغير التابع (تحقيق التنمية المستدامة), وذلك من خلال تحليل العلاقة في الفرض الرئيس(اقتناع متخذي القرار بأهمية التنمية المستدامة, وتحقيق التنمية المستدامة) والذي يتفرع منه الفروض الفرعية الثلاثة وتتمثل في مهارات متخذي القرار وتوافر المعلومات البيئية واهتمام متخذي القرار بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة, فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

1-1 مفاهيم القرارات السيادية والإدارية وارتباطها بالبيئة في مصر

يعتبر رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول عن أمن وسلامة البلاد والمسئول أيضًا عن حماية مصالح البلاد إذا ما تعرضت للخطر أو الدمار؛ ومن أجل ذلك فقد أعطى القانون الدستوري أحقية لرئيس الجمهورية في إصدار عدد من القرارات السيادية والإدارية كما الحال في مصر وطبقًا لذلك تنقسم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية إلي

نوعين من القرارات وهي القرارات الإدارية، والقرارات السيادية فالقرارات الإدارية هي القرارات التي يجوز الطعن عليها، أما القرارات السيادية: وهي طائفة من القرارات التي يتم إخراجها من مجال التغطية القضائية بصفة كلية وتحصينها إما بموجب نصوص قانونية أو اجتهادات قضائية, والقرارات السيادية هي أيضًا تلك الأعمال التي تصدر من السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية وتنظم علاقتها مع السلطة التشريعية، وكذلك علاقات الدولة بدول أخرى فدعوة الناخبين للانتخاب في أية استفتاءات أو انتخابات تعد عملًا من أعمال السيادة التي لا يختص القضاء برقابتها، وكذلك قرارات قطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة أو توقيع الاتفاقيات الدولية، أو استئناف العلاقات الدبلوماسية وجرى العرف على أن القرارات السيادية هي أعمال محصنة من رقابة القضاء, (عصام الشربيني، 2012). ويرجع السبب في ذلك إلي الدستور الذي يمنح سلطات واسعة للسلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية (أحمد حسن السمان, 2011). كما يكلف الوزراء المختصين في صنع واتخاذ القرارات الإدارية وعلي رأسهم رئيس مجلس الوزراء بإصدار بعض القرارات الإدارية المتعلقة باختصاص كل وزير علي حدي وذلك بالسلطات المفوضة إليهم بصفتهم للحفاظ على أمن وسلامة البلاد وتحقيق المصلحة العامة فالمسؤولية لابد أن يقابلها سلطة تعمل على تنفيذها والحفاظ عليها؛ إلا أنه في بعض الأحيان لا تخضع عملية صنع و اتخاذ القرار الإداري لقواعد محددة كما الحال في مصر (قرار تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل عام 2005), وتؤثر القرارات السيادية على المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد، كصدور قرارات تتعلق بالحرب أو التموين أو زيادة أسعار السلع الاستراتيجية, فهي القرارات المتعلقة بعمل من أعمال السيادة أو السياسة، وليست أعمال إدارة وتنظيم مرافق الدولة، مثل تشكيل الحكومة أو قبول استقالتها أو إعلان الحرب أو تنظيم القوات المسلحة إعدادًا للتعبئة العامة وإقامة علاقات مع دول أو قطعها، وكذلك طرح مشروع دستور للاستفتاء أو إعلان نتيجة الاستفتاء، وهذا كله مثبت في أحكام الدستورية والإدارية العليا؛ وتتمثل أنواع القرارات السيادية في قرارات الفعل مثل تنفيذ الاستراتيجيات الكبرى, المبادرات, الاختبار, لاستعراض(الردع), إيصال الرسائل وتستهدف إجراءات تمارس ضد جهة معينة, وقرارات رد الفعل التي تكون نتيجة ضغوط داخلية, أو تحركات خارجية إقليمية أو دولية, وكذلك قرارات الامتناع عن الفعل أي عن قدرة كاستهانة بالطرف المقابل, وكذلك في إبرام الاتفاقيات الدولية (خليل حسن,2010). وحيث أنه من المفترض أن يرتكز النظام السياسي المصري على عمليات تنسيق وتنظيم بين ثلاثة ميكانزمات للقرار والمتمثلين في ميكانزم القرار السياسي والاقتصادي والأمني الاستراتيجي إلا أن البعض انتقد النظام السياسي المصري بعدم التنسيق بين أطرافه وعملياته ولهذا كان متوقع له عدم القدرة ليس فقط على الإصلاح ولكن أيضاً على الاستمرار كنظام سياسي, فإن كل قرار له ظل للمستقبل, بمعني أنه متضمن فيه احتمالات التأثير علي المستقبل(جهاد عودة, 2009), كما تؤثر القرارات الإدارية علي المصالح الاقتصادية والاجتماعية كما الحال في القرارات المتعلقة بالبيئة ومواردها فتكلفة الحفاظ علي موارد البيئة أقل من تكلفة صيانتها حيث أن موارد البيئة هي القاعدة الأساسية لعجلة التنمية فلم تنال قضايا البيئة في مصر الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة بطريقة عملية تقوم علي التنفيذ بالرغم من ظهور عدة مشاكل ومن أهمها الزيادة الكبيرة في تعداد السكان في مصر وما تحتاجه تلك الزيادة علي سبيل المثال إلي توافر خدمات الكهرباء مما أدي إلي الضغط علي مورد الغاز الطبيعي في مصر وزيادة الطلب عليه لتشغيل محطات توليد الكهرباء.

إن السياسة العامة للدولة عبارة عن أهداف وخطط وبرامج عامة يظهر فيها اتجاه الحكومة للعمل خلال فترة زمنية مستقبلية معينة (خليل حسن, 2010). لذلك يجب وضع خطط وأهداف محددة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر ضمن إطار السياسة العامة. فالاستعانة بالتخطيط البيئي وهو ذلك العلم الذي يتناول دراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية ومحيطها الخارجي والذي من أهم أهدافه الاستخدام الأمثل لموارد البيئة لحمايتها والحفاظ عليها من النفاذ الأمر الذي يساعد في تحقيق التنمية المستدامة (فلاح جمال معروف العزاوي, 2016). حيث يساعد التخطيط البيئي الدول النامية في القدرة على تخطيط وإدارة البيئة داخل إطارها التخطيطي الشامل (رواء زكي يونس الطويل,2010). كما أن حكام الدول وحكوماتها لهم دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير البحث العلمي, نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة, تحقيق العدل والسلام والاستقرار, تحقيق الوحدة العربية لمجابهة قضايا البيئة والحفاظ علي مواردها (قادري محمد الطاهر, 2013). وتعتبر عملية دمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرارات الإنمائية هو أبرز التحديات وأشد العقبات التي تعترض تفعيل الهياكل المؤسسية الفعالة للتنمية المستدامة ويوجد العديد من الحكومات تربط التنمية المستدامة بالقضايا البيئية (الأمم المتحدة الاسكوا, 2011).

وتقوم السياسة البيئية بدور كبير في تحقيق عملية التنمية المستدامة والتي تكمن في الأدوات التعليمية والثقافية من خلال وسائل الإعلام, ووسائل التواصل الاجتماعي, والمحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبابية ويقع عاتقها علي المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني, فتفعل الأدوات المؤسسية والتشريعية من خلال إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة ومواردها, ويأتي دور الأدوات التنظيمية المباشرة في ظل الأطر التشريعية ويكمن دورها في أنشطة الهيئات الحكومية معالجة الخلل والمشاكل المتعلقة بالبيئة, (خليل حسن 2010). كما تعمل إدارة شؤون البيئة علي إدارة اقتصادية تقوم علي عمل الأبحاث والدراسات اللازمة لتحديد المشكلات البيئية وتحليلها ثم إعداد خطط استراتيجية لحل تلل المشكلات وكذلك الاستعانة بتلك الأبحاث في عملية صنع واتخاذ أي قرار بيئي خاصةً القرارات السيادية و الإدارية المتعلقة بالموارد الطبيعية (حامد الريفي, 2015). ولا يمكن إغفال دور المشاركة الشعبية للمواطنين في مختلف المشروعات والأعمال المتعلقة بالبيئة (هشام سبع,2015).

وبناءً علي ما سبق فإن عملية صنع واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بشؤون البيئة ومواردها يجب أن تخضع لقواعد محددة تشمل منظومة دعم القرار البيئي من حيث الاستعانة بالخطط الاستراتيجية والأبحاث العلمية والاستشارات البيئية من قِبل علماء وخبراء البيئة ولا يمكن إغفال دور المشاركة الشعبية, وذلك لاتخاذ القرار البيئي الناجح الذي يدعم الفرد والمجتمع ويحافظ على حق الجيل الحاضر والأجيال القادمة في موارد البيئة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

2-1 التنمية والتنمية المستدامة في مصر:

يرتكز المعني الأساسي للتنمية في توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يستدعي الحاجة إلي نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية (خالد مصطفي قاسم). فتشير التنمية الاجتماعية إلي الاهتمام بالمحافظة علي القيم الأخلاقية والثقافية من خلال آليات تستخدمها علي سبيل المثال الجمعيات الأهلية؛ وكذلك تشير التنمية الاقتصادية إلي تدابير تهدف إلي تغيير مباشر في هيكل بناء الاقتصاد القومي بصورة تسمح بتحقيق زيادة متنامية ومستدامة في متوسط دخل الفرد الحقيقي؛ كما تشير التنمية البشرية بالاهتمام بالخدمات الصحية ومستوي التعليم والحد من الفقر وغيرها وهي تعد من أهم عناصر التنمية المستدامة (أشرف عمران,2012). فقد كان الاهتمام بالنمو الاقتصادي هو المبدأ ثم تغير الأمر عندما طرقت الأمم المتحدة مسائل نمو البلدان النامية وتصنيعها واستقرار أسعار المواد الأولية فيها, وقد برزت جملة مسائل خلافية علي الصعيد الدولي في أمثلة منها إذا كان الانفتاح يقود إلي نمو مفقر أم يولد مزايا نسبية.(Philippe, Hugon, 1989). وتتمثل الحاجات الأساسية للتنمية في الحاجات الأساسية الفردية كالغذاء واللباس والمأوي وغيرها، والحاجات الأساسية العمومية الفردية كالخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمرافق العامة, والحاجات الأساسية العمومية والمعنوية كالمشاركة والحرية والحقوق الإنسانية والهوية الثقافية.(Drewnowski, J. & Scott, W, 1966). ويختلف الكثيرون في تحديد الفئة المستهدفة في العمليات التنموية وهي من اكبر المشكلات التي تواجه المخططين والمهتمين بشؤون السياسات العامة والتنمية فيري البعض أن التنمية السليمة تستهدف الفقراء.(عبد الوهاب المصري, 1997). ويعتبر الحد من الفقر من أهم أهداف التنمية المستدامة حيث يطلق عليها البعض التنمية المتواصلة أو التواصلية وتشير إلي القدرة علي إدارة الموارد(Gregory,2000). حيث أكدت عليها "الأمم المتحدة" في مؤتمر لها كان منعقداً في استكهولم عام 1972وذلك من خلال مناقشة أفكار جديدة عن التنمية المستدامة والتي من أهمها الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية (Graig A.Longston and Grace K.C,Ding,2001). و انعقد المؤتمر الثاني للتنمية المستدامة بإسطنبول عام 1996 والذي أضاف أبعاد جديدة للإدارة السياسية لوضع تنمية المدن في الدول النامية علي طريق تنمية متواصل وقد بُرهِن في سابقه علي ذلك حينما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة في ريو عام 1992 والمسمى باسم (قمة الأرض) والذي أبرز إلزاماً للانتقال في اتجاه متواصل لدفع حضارة البشر لتحقيق تنمية متواصلة (Ismail Serageldin etal, 1994). و كذلك انعقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج-جنوب أفريقيا 2002 والذي حث على الحد من الفقر والاهتمام المستمر بالتنمية والبيئة(Brown Anthony, 2002). حيث أشار البعض أن مصطلح التنمية المستدامة يثير نوعين من الأفكار بشأن إدارة الأنشطة البشرية فيركز أحدهما على التنمية ويركز الآخر على الحد من الأثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة (Jorge E. Hardoy, 1995).

ولقد عرف تقرير برند تلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها وهذا المصطلح يشير إلى الالتزام بنهج خاصاً بإدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات البشرية والقدرة المؤسسية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, 2001). حيث اقترحت لجنة برند تيلاند في هذا التقرير تعزيز وإثراء الموارد الطبيعية, تبني تكنولوجيا صديقة للبيئة تحقق ذلك (Philip MC Michael, 2000). كما عرفها آخرون بأنها تعني الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالتربة والمياه مثلاً مع إعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف انماطها إن كانت معاشية, صحية, تعليمية, ترفيهية أو ثقافية (مجيد ملوك السامرائي, 2016).

كما عرف البنك الدولي التنمية المستدامة أنها ترتكز علي مثلث ثلاثي الأبعاد بيئي- اقتصادي- وسياسي يجمع أبعاده داخل منظومة واحدة تدعمها التنمية المستدامة من خلال تحقيق أهدافها من دعم المساواة وتوفير السلع والخدمات الأساسية, ودعم التنوع الثقافي, والعدالة الاجتماعية, والمشاركة, والحد من الفقر وخاصةً الفقر البيئي (A Discussion Paper Prepared by The Sustainable Development Unit (DFID), IIED and CAPE ODI, June 2000). حيث أن الفقر البيئي يشير إلي الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة أو ارتفاع وفيات الأطفال أو التدهور البيئي أو نقص الثروات الطبيعية مما يؤدي إلي تخلف الدول (منى جميل سلام, مصطفي محمد على, 2015). فمن الصعوبة تحقيق أي من معدلات النمو والتنمية بدون الحفاظ على الموارد الطبيعية التي هي ثروات الشعوب وركيزة الأجيال القادمة كدعامة لحركة التنمية (أشرف عمران,2012). ولقد ازدادت الحاجة إلى إكساب الأفراد والجماعات الخبرة والدراية الكافية بموارد وقضايا البيئة ومشكلاتها والتدرب على حل تلك المشاكل وتجنب حدوث أزمات اقتصادية مستقبلاً أو أزمات اجتماعية مترتبة عليها تؤثر على الوفاء باحتياجات الجيل الحاضر استطاعة الأجيال القادمة بإشباع احتياجاتها من موارد البيئة (أيسر خليل إبراهيم,2015). ويساهم علم الاقتصاد البيئي بإمداد متخذ القرار بكافة المعلومات البيئية اللازمة لصنع واتخاذ القرار المناسب حيث أنه فرع من فروع العلوم الاقتصادية التي تتناول كفاءة توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال في الحاضر والمستقبل ودراسة كل ما يتعلق بمشاكلها (حامد الريفي,2015)., كما تساعد أيضاً المعلومات المحاسبية البيئية بإمداد متخذ القرار, حيث تعتمد تلك المعلومات علي استخدم مقياس هكتار في قياس مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالموارد بناء علي معدلات الاستهلاك المتباينة جغرافياً كما تقاس المساحة التي تطلبها امتصاص نفاياتهم وتسمي هذه الطريقة بالبصمة البيئية التي تستخدم لحساب الطلب علي الموارد البيئية, وكذلك حساب قدرة هذه الموارد علي الاستمرارية ففي الولايات المتحدة تعتبر البصمة البيئية أكبر من مساحة الدولة في حالة اعتمادها الكامل علي الواردات كما هو الحال في مصر (إسماعيل محمود عبد الرحمن,2014). وهذا ما دعي الحاجة إلى أهمية دعم اتخاذ القرارات البيئية من خلال توفير كافة المعلومات البيئية اللازمة قبل اتخاذ أي قرار يمس موارد البيئة في مصر ليصبح متخذ القرار واعياً بخطورة ما يتخذه من قرارات مؤثرة علي البيئة أو احتياجات الجيل الحاضر والأجيال القادمة من تلك الموارد ولتكتمل مرحلة صنع واتخاذ القرار من خلال المهارة التي يتمتع بها صانع القرار ولا يمكن إغفال دور المجتمع المدني في التوعية البيئية للمواطن ليصبح الفرد قبل متخذ القرار واعياً بمتطلباته الفترات التالية ومدركاً باحتياجاتها وباحتياجات أبنائه من الأجيال القادمة. ولا يمكن تجاهل دور الإعلام البيئي الذي يعد أحد أهم أدوات التوعية البيئية للمواطنين بأهم القضايا البيئية المعاصرة وبمفهوم التنمية المستدامة والحرص علي تحقيقها من خلال وسائل مقروءة كالصحافة وغيرها, ووسائل مرئية كالتليفزيون والإنترنت, ووسائل شخصية كالمقابلات وغيرها (أيسر خليل إبراهيم,2015). وبالنظر إلي أهمية دور الإعلام المرئي خاصةً التليفزيون حيث أنه يلعب دورا هاماً في تكوين الوعي البيئي على مستوي جماهيري كبير من خلال البرامج والمسلسلات الهادفة والاعلانات وغيرها لزيادة فعالية التأثير **الإيجابي** للحفاظ على البيئة ومواردها (هشام سبع, 2015).

1- 3 أثـر القـرارات الإداريـة علـي التنميـة المسـتدامة: (دراسـة حالـة: تصـدير الغـاز الطبيعـي المصـري لإسـرائيل عـام 2005):

تقـع التنميـة المسـتدامة عنـد نقطـة الالتقـاء بـين البيئـة والاقتصـاد والمجتمـع لـذلك كـان علـى الحكومـات أن تجيـد وضـع الرجـل المناسـب فـي المكـان المناسـب لعمليـة اتخـاذ القـرار السـليم وليمتلـك المهـارة والسـبل والحـوافز والالتـزام فـي عمليـة صـنع واتخـاذ القـرار بمـا لا يـؤثر علـى الاحتفـاظ بمـوارد بيئيـة تسـتجيب لإشـباع احتياجـات الجيـل الحاضـر ولا تخـل بحـق الأجيـال القادمـة فـي تلـك المـوارد وأن تعمـل علـى جعـل سـكان العـالم أكثـر وعيـاً واهتمامـاً بالبيئـة وبالمشـاكل المتعلقـة بهـا, (عـامر طـراف وحيـاة حسـنين, 2012). وتتكـون عمليـة صـنع واتخـاذ القـرار البيئـي المتعلـق بـالتحكم فـي المـوارد الطبيعيـة بمصـر مـن قـرارات سـيادية و إداريـة صـادرة مـن السـلطة التنفيذيـة فـي مصـر, وفـي هـذه الدراسـة تـم التركيـز علـي إحـدى القـرارات الإداريـة المتعلقـة بشـؤون البيئـة فـي مصـر (حالـة تصـدير الغـاز الطبيعـي المصـري لإسـرائيل), وذلـك لمـا تتضـمنه تلـك القـرارات مـن خطـورة اقتصـادية واجتماعيـة وسياسـية علـي البـلاد وعلـي المـواطنين سـواءً كـانوا مـن أبنـاء الجيـل الحاضـر أو أجيـال المسـتقبل والمسـاس بنصـيبهم فـي تلـك المـوارد الطبيعيـة لصـالح دول أجنبيـة أخـري كمـا فـي حـالتي تصـدير الغـاز المصـري لـلأردن و لإسـرائيل وفـي هـذه الدراسـة سـوف يركـز البحـث تصـدير الغـاز المصـري لإسـرائيل كالتالي:

شـهدت مختلـف منـاطق مصـر بدايـة 2010 عجـز فـي اسـطوانات الغـاز, وكـذلك انقطاعـات مسـتمرة للكهربـاء فـي صـيف 2010, أعلنـت بعـدها وزارة الكهربـاء المصـرية قيامهـا بقطـع الكهربـاء عـن مختلـف منـاطق الجمهوريـة بـدعوى تخفيـف الأعبـاء، وألقـت وزارة الكهربـاء بالمسـؤولية علـى وزارة البتـرول بـدعوى أن الأخيـرة قللـت كميـة الغـاز الطبيعـي التـي تحصـل عليهـا لتشـغيل محطـات التوليـد، إضـافة إلـى سـوء حالـة المـازوت، ممـا اضـطر وزارة الكهربـاء لإجـراء عمليـات التخفيـف، ويرجـع الخـلاف بـين الـوزارتين لعـام 2004، بسـبب توسـع وزارة البتـرول فـي تصـدير الغـاز بمتوسـط سـعرى أقـل بكثيـر مـن متوسـط أسـعار اسـتيراد المـازوت لمحطـات الكهربـاء. وبـالرغم مـن وعـود الحكومـات التـي تعاقبـت بعـدم تعـرض الـبلاد لمثـل هـذه الأزمـات فـي ذلـك الوقـت مـرة أخـرى إلا أن المشـكلة قـد تـم حلهـا فـي معظـم المنـاطق الحضـرية ولكـن مازالـت تـؤثر حتـي الآن علـى منـاطق أخـرى، فصـعيد مصـر يكـاد فـي ظـلام مسـتمر. وفـي أثنـاء حـدوث تلـك الأزمـة تناقلـت وسـائل الإعـلام أنبـاءً تفيـد بـأن وزارة البتـرول المصـرية تنـوي إعـادة شـراء 1.4 مليـار متـر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي الـذي صـدرته إلـى إسـرائيل، لكـي تشـغل توربينـات محطـات توليـد الكهربـاء (عبـد الله المصـري،2015،www.masralarabia.com). ويرجـع السـبب الـرئيس فـي ذلـك بقيـام الحكومـة المصـرية بتوقيـع اتفاقيـة تصـدير الغـاز المصـري إلـى إسـرائيل عـام 2005 بحضـور وزيـر البتـرول الأسـبق سـامح فهمـي، تقضـي بتصـدير 1.7 مليـار متـر مكعـب سـنوياً مـن الغـاز الطبيعـي لمـدة تتـراوح مـا بـين 15 إلـى 20 عامًـا، بـثمن يتـراوح بـين 2004 70 سـنتاً و1.5(ar.m.wikipedia.org). وقـد تـم توقيـع تلـك الاتفاقيـة بعـد عـام واحـد مـن حـدوث النكسـة الاقتصـادية حيـث أنـه فـي أغسـطس شـب حريـق فـي آبـار حقـل غـاز تمسـاح وظلـت النيـران مشـتعلة لمـدة 38 يـوم، حتـى انهـارت منصـة الموقـع البحـري بالكامـل، وانهـار معهـا الحفـار "أدرياتـك" (www.marefa.org). وبـالرغم مـن تلـك الكارثـة الاقتصـادية إلا أن الحكومـة المصـرية قامـت بتوقيـع تلـك الاتفاقيـة مـع الشـركة الأجنبيـة, كمـا وقـد حصـلت شـركة الغـاز الإسـرائيلية علـى إعفـاء ضـريبي مـن الحكومـة المصـرية لمـدة 3 سـنوات مـن عـام 2005 إلـى عـام 2008، وعلـى إثـر هـذا الاتفـاق فقـد طلـب الـوزير السـابق سـامح فهمـي مـن الشـركات المصـرية ضـخ كـل إنتاجهـا مـن الغـاز الطبيعـي إلـى الشـبكة القوميـة للكهربـاء؛ لمواجهـة الموقـف الاقتصـادي شـديد الصـعوبة، وكانـت هـذه الشـركات تجهـل أن هـذا الغـاز ذاهـب فـي الحقيقـة إلـى إسـرائيل مباشـرة. الإجـراء الـذي اتخـذه سـامح فهمـي وضـع هـذه الشـركات فـي أزمـة كبيـرة، خاصـة أنهـا تحتـاج لكميـات مـن الغـاز فـي عمليـة إنتـاج الزيـت الخـام، وخـلال 3 أشـهر تقريبًـا تعطـل إنتـاج الزيـت فـي كثيـر مـن الحقـول المصـرية. وكانـت آثـار هـذه الاتفاقيـة وخيمـة علـى الاقتصـاد المصـري وتمثلـت الخسـائر الوطنيـة بسـبب هـذه الاتفاقيـة فـي سـنوية تتعـدى المليـارين مـن الـدولارات(gat.ahram.org.eg). ويتضـح لنـا فـي هـذه الحالـة قيـام الحكومـة المصـرية والتـي كـان يرأسـها فـي ذلـك الوقـت الـرئيس محمـد حسـني مبـارك ورئـيس مجلـس الـوزراء أحمـد نظيـف ووزيـره سـامح فهمـي وزيـر البتـرول بإصـدار قـرار إداري يتضـمن الموافقـة بتوقيـع اتفاقيـة تصـدير الغـاز الطبيعـي المصـري مـع إسـرائيل مـن خـلال العقـد التجـاري المبـرم بـين الشـركة القابضـة المصـرية للغـاز, الهيئـة المصـرية للبتـرول, وشـركة غـاز الشـرق المتوسـط, وتتضـمن شـراكة شـركة غـاز الشـرق الاوسـط رجـل الأعمـال المصـري حسـين سـالم صـاحب النصـيب الأكبـر فـي أسـهم الشـركة, ومجموعـة ميرهـاف الإسـرائيلية, وشـركة أمبـال الأمريكيـة الإسـرائيلية, وشـركة بـي تـي التايلنديـة, و رجـل الأعمـال الأمريكـي سـام

زيـل. وبـالرغم مـن قضـاء محكمـة القضـاء الإداري عـام 2008 بوقـف قـرار الحكومـة بتصـدير الغـاز الطبيعـي إلـي عـدة دول مـن بينهـا إسـرائيل إلا أنـه فـي2 فبرايـر عـام 2009 قضـت المحكمـة الإداريـة العليـا بوقـف تنفيـذ حكـم القضـاء الإداري بعـد قبـول الطعـن مـن الحكومـة المصـرية مبـررة فيهـا أن هـذا القـرار صـدر مـن الحكومـة بوصـفها سـلطة حكـم فـي نطـاق وظيفتهـا السياسـية, ممـا يـدخل فـي أعمـال السـيادة التـي اسـتقر علـي اسـتبعادها مـن رقابـة القضـاء الدسـتوري والإداري والعـادي واعتبـاره قـرار سـيادي(ar.m.wikipedia.com). إلا أنـه فـي 27 فبرايـر 2010 قضـت المحكمـة الإداريـة العليـا بوقـف تنفيـذ قـراري رئـيس مجلـس الـوزراء ووزيـر البتـرول بتصـدير الغـاز لإسـرائيل وإخضـاع ذلـك القـرار للقضـاء باعتبـاره قـرار إداري بنـاءً علـي المـادة رقـم (25) مـن الدسـتور المصـري والتـي تكفـل لكـل مـواطن نصـيب فـي الـدخل القومي وباعتبار أن عوائد الغاز الطبيعي تدخل في ناتج الدخل القومي حيث أنه من الثروات الطبيعية للبلاد.

ويلاحـظ ممـا سـبق عـدم التفـات الحكومـة المصـرية فـي ذلـك الوقـت إلـي الآثـار الضـارة علـي الشـعب المصـري الناتجـة مـن ذلـك القـرار والتـي منهـا: انقطـاع التيـار الكهربـائي علـي المـواطنين لعـدم كفايـة الغـاز الطبيعـي المشـغل لمحطـات توليـد الكهربـاء, ونقـص اسـطوانات الغـاز, فلقـد تـم اتخـاذ ذلـك القـرار الإداري دون الرجـوع إلـي علمـاء و خبـراء البيئـة ولا يمكـن إغفـال الفسـاد الإداري فـي تلـك الفتـرة داخـل النظـام المصـري وإضـفاء المحسـوبية علـي حسـاب تحقيـق المصـلحة العامـة للدولـة المصـرية بمـا يتضـمن مـن أضـرار اقتصـادية للـبلاد مـن خـلال تصـدير الغـاز الطبيعـي المصـري بسـعر بأقـل مـن عشـر الأسـعار العالميـة. حيـث تسـببت تلـك الاتفاقيـة فـي العجـز عـن إشـباع حاجـات الجيـل المصـري الحاضـر مـن مـورد الغـاز الطبيعـي و حرمـان الأجيـال القادمـة مـن حصـتهم فـي ذلـك المـورد وهـذا يـدل علـي ضـعف اقتنـاع متخـذي القـرار بأهميـة التنميـة المسـتدامة والتـي مـن أهـم عناصـرها إشـباع احتياجـات الجيـل الحاضـر مـن المـوارد الطبيعيـة بمـا لا يـؤثر علي الوفاء بمتطلبات الأجيال القادمة من تلك الموارد.

المبحث الثاني: النتائج

يناقش هـذا المبحـث العلاقـة بـين عـدم اقتنـاع متخـذي القـرار بأهميـة التنميـة المسـتدامة, والقصـور فـي تحقيـق التنميـة المسـتدامة فـي مصـر مـن خـلال تحليـل المتوسـطات والانحـراف المعيـاري ومعامـل الاخـتلاف وفقـاً لمحـاور الدراسـة الثلاثـة, نقـص مهـارات متخـذي القـرار فيمـا يتعلـق بشـؤون البيئـة, قلـة تـوافر المعلومـات البيئيـة لـدي متخـذي القـرار, ضـعف اهتمـام متخـذي القـرار بأهميـة التنميـة المسـتدامة فـي مصـر, كمـا تـم اسـتخدام تحليـل كـاي2 لاختبـار فـروض الدراسـة وذلـك من خلال تحليل نتائج الاستبيان.

التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وفقاً لمحاور الدراسة:

تم استخدام تحليل المتوسطات والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف طبقاً لمحاور الدراسة

المحور الأول- مهارات متخذي القرار فيما يتعلق بشؤون البيئة في مصر.

جدول رقم (1)

م	العبارة	المتوسط	توصيف المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التشتت
.1	يشـارك متخـذي القـرار فـي التـدريبات اللازمـة لحمايـة مـوارد البيئة في مصر.	1.38	الرفض التام	0.8118	%58.8	متوسطة
.2	يهتم متخذي القرار بحضور المؤتمرات البيئية في مصر.	1.59	الرفض التام	0.8612	%54.1	متوسطة
.3	يـتم وضـع الرجـل المناسـب فـي المكـان المناسـب لاتخـاذ القرارات البيئية في مصر.	1.47	الرفض التام	0.8590	%58.4	متوسطة
.4	يـتم تعيـين متخـذي القـرارات البيئيـة مـن ذوي الكفـاءة العاليـة فـي مصر.	1.43	الرفض التام	0.8790	%61.4	حادة
.5	يهـتم متخـذي القـرار بمصـر بالاسـتفادة مـن التجـارب البيئيـة للدول الصديقة.	1.43	الرفض التام	0.8722	%60.9	حادة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

1. متوسط إجابات مفردات العينة علي عبارات المحور الأول" مهارات متخذي القرارات البيئية فيما يتعلق بشؤون البيئة في مصر" تقع في منطقة الرفض التام
2. درجة تشتت الإجابات في هذا المحور على غالبية الأسئلة متوسطة.

يرجع ذلك نتيجة منح سلطة اتخاذ القرار البيئي للشخص الغير منوط به من حيث الكفاءة في ذلك المجال, وكذلك عدم التفات متخذي القرار بمصر إلي تجارب الدول الصديقة في مجالات البيئة والاستفادة منها, أيضا يؤدي ضعف الاهتمام بمشاركة المؤتمرات البيئية إلي القصور في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني- توافر المعلومات البيئية لدي متخذي القرار.

جدول رقم (2)

م	العبارة	المتوسط	توصيف المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التشتت
.1	يساهم متخذي القرار بدعم الأبحاث لتوفير المعلومات عن موارد البيئة في مصر.	1.60	الرفض التام	0.9724	%60.7	حادة
.2	يهتم متخذي القرار بنشر المعلومات عبر وسائل الإعلام لتوعية المواطنين عن حماية البيئة في مصر.	1.59	الرفض التام	0.8767	%55.1	متوسطة
.3	يهتم متخذي القرار بنشر المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لتوعية المواطنين عن حماية البيئة في مصر.	1.58	الرفض التام	0.8990	%56.8	متوسطة
.4	يقوم متخذي القرار بتبادل المعلومات مع علماء البيئة في مصر.	1.38	الرفض التام	0.8588	%62.2	حادة
.5	يقوم متخذي القرار بتوفير نظام اتصالات يعمل علي توفير معلومات كافية عن موارد البيئة في مصر.	1.70	الرفض التام	0.8877	%52.2	متوسطة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

1. متوسط إجابات مفردات العينة على عبارات المحور الثاني " توافر المعلومات البيئية لدي متخذي القرار في مصر" تقع في منطقة الرفض التام.
2. درجة تشتت الإجابات في هذا المحور علي غالبية الأسئلة متوسطة.

يرجع ذلك نتيجة ضعف عنصر الشفافية في نشر المعلومات الخاصة بالبيئة لتوعية المواطنين بالحفاظ عليها, وكذلك ضعف دعم البحث العلمي من قِبل الدولة في المجال البيئي, قصور دور الإعلام في دعم تحقيق التنمية, وعدم تفعيل أدوات التواصل الاجتماعي في المجال البيئي. وكل هذه الأسباب تؤدي إلي القصور في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث- اهتمام متخذي القرار بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة.

جدول رقم (3)

م	العبارة	المتوسط	توصيف المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التشتت
.1	يقوم متخذي القرار بعقد ندوات توضح حق الأجيال القادمة في موارد البيئة بمصر.	1.74	الرفض التام	0.8466	%48.6	متوسطة
.2	يبادر متخذي القرار بعقد لقاءات مع المرؤوسين لاستماع مقترحاتهم في الحفاظ علي حق الأجيال القادمة في موارد البيئة بمصر.	1.47	الرفض التام	0.8210	%55.8	متوسطة
.3	يشارك متخذي القرار في فرق العمل الخاصة بالحفاظ علي حق الأجيال القادمة في موارد البيئة بمصر.	1.38	الرفض التام	0.8361	60.5	حادة
.4	يشارك متخذي القرار في المؤتمرات البيئية الدولية للحفاظ على حق الأجيال القادمة في موارد البيئة.	1.40	الرفض التام	0.8977	64.1	حادة
.5	يشارك متخذي القرار بنشر أبحاث توضح حق الأجيال القادمة في موارد البيئة المتاحة في مصر.	1.66	الرفض التام	0.8298	49.9	متوسطة

يتضح من الجدول السابق الآتي:

متوسط إجابات مفردات على عبارات المحور الثالث "اهتمام متخذي القرار بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة" تقع في منطقة الرفض التام.

درجة تشتت الإجابات في هذا المتغير على غالبية الأسئلة متوسطة.

يرجع ذلك نتيجة إلي ضعف اهتمام متخذي القرار بالتربية البيئية التي تدعم الثقافة البيئية في الحفاظ علي موارد البيئة, وضعف اهتمام متخذ القرار في دعم عنصر المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية ودعم روح الابتكار سواء لدي مرؤوسيه أو من قِبل الجمهور في إبداء مقترحات تفيد البيئة, كما أن قلة المشاركة في المؤتمرات الدولية والاستفادة منها تقلل الفرصة في نجاح عملية صنع واتخاذ القرار البيئي وكل هذه الأسباب تؤدي إلي القصور في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: اختبارات الفروض:

تم استخدام تحليل كاي2 لاختبارات فروض الدراسة الفرض الرئيس والفروض الفرعية.

الفرض الفرعي الاول:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص مهارات متخذي القرار فيما يتعلق بشؤون البيئة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

جدول رقم (4)

❖ اختبار كا2 للفرض الاول

	الفرض الفرعي الأول
Chi-Square(a)	336.318
df	10
Asymp. Sig.	0.000

وباستخدام اختبار كا^2 في الجدول رقم (4)، ومستوى المعنوية الجدولية (α) = 0.05؛ فبالتالي يكون مستوى المعنوية المحسوب (p-value)= 0.000.

يتضح من الجدول السابق: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نقص مهارات متخذي القرار فيما يتعلق بشؤون البيئة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وهذا يدل على صدق العلاقة في الفرض الفرعي الأول حيث أن عدم تفعيل الأدوات التي تؤدي إلي زيادة مهارات متخذي القرار فيما يتعلق بشؤون البيئة سواء كانت من خلال مشاركة متخذي القرار في التدريبات التي تساعد على حماية موارد البيئة, وحضور المؤتمرات البيئية, وتعيين متخذ القرار المناسب لاتخاذ القرارات البيئية تؤدي إلي القصور في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرض الفرعي الثاني:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قلة توافر المعلومات البيئية لدي متخذي القرار, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

جدول رقم (5)

	الفرض الفرعي الثاني
Chi-Square(a)	136.758
df	7
Asymp. Sig.	0.000

وباستخدام اختبار كا^2 في الجدول رقم (5)، ومستوى المعنوية الجدولية (α) = 0.05؛ فبالتالي يكون مستوى المعنوية المحسوب (p-value)= 0.000.

يتضح من الجدول السابق: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قلة توافر المعلومات البيئية لدي متخذي القرار, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وهذا يدل على صدق العلاقة في الفرض الفرعي الثاني حيث أن عدم تفعيل الأدوات التي تساعد على توافر المعلومات البيئية لدي متخذي القرار سواء كانت من جانب مساهمة متخذ القرار بدعم الأبحاث البيئية ومشاركته في المؤتمرات الدولية أو دعم الشفافية ونشر التوعية البيئية لدي المواطنين والاهتمام بتبادل المعلومات البيئية يؤدي إلي القصور في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرض الفرعي الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف اهتمام متخذي القرار بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

جدول رقم(6)

	الفرض الفرعي الثالث
Chi-Square(a)	216.312
df	9
Asymp. Sig.	0.000

وباستخدام اختبار كا^2 في الجدول رقم (6)، ومستوى المعنوية الجدولية (α) = 0.05؛ فبالتالي يكون مستوى المعنوية المحسوب (p-value)= 0.000.

يتضح من الجدول السابق: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف اهتمام متخذي القرار بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة بمصر.

وهذا يدل على صدق العلاقة في الفرض الفرعي الثالث حيث أن عدم الاهتمام بالفعاليات التي تبين الاهتمام بحق الأجيال القادمة في موارد البيئة من حيث عقد لقاءات عن البيئة مع المرؤوسين وكذلك مشاركة فرق العمل يدل على القصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

الفرض الرئيس:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف اقتناع متخذي القرار بأهمية التنمية المستدامة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

جدول رقم (7)

	الفرض الرئيس
Chi-Square(a)	335.140
df	17
Asymp. Sig.	0.000

وباستخدام اختبار كا^2 في الجدول رقم (7)، ومستوى المعنوية الجدولية (α) = 0.05؛ فبالتالي يكون مستوى المعنوية المحسوب (p-value)= 0.000.

وبذلك يتضح من الجدول السابق:

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضعف اقتناع متخذي القرار بأهمية التنمية المستدامة, والقصور في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وهذا يدل على صدق العلاقة بين ضعف اقتناع متخذي القرار بأهمية التنمية المستدامة و القصور في تحقيق التنمية المستدامة حيث أن نقص المهارات التي يجب أن يتصف بها متخذ القرار البيئي, وكذلك توافر المعلومات البيئية التي تدعم عملية اتخاذ القرار البيئي السليم, وأيضا اهتمام متخذي القرار بحق الجيل الحاضر والأجيال القادمة في موارد البيئة بمصر له دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

1- الإسراع في إصدار قانون يعمل على تحصين موارد البيئة الطبيعية من استنزافها في مصر كالآتي:

أ- ينص علي وضع متخذي القرار خاصة (رئيس السلطة التنفيذية ومرؤوسيه) تحت ضوابط رقابية تحافظ علي موارد البيئة.

ب- ينص علي استشارة علماء و خبراء البيئة فيما يخص عمليات تصدير الموارد الطبيعية للبيئة وخاصة الغاز الطبيعي.

ت- ينص علي إخضاع كلاً من السلطة التنفيذية أو خبراء البيئة لرقابة السلطة التشريعية فيما يخص موارد البيئة الطبيعية.

ث- ينص علي مساءلة ومحاسبة كلا الطرفين من قِبل السلطة القضائية سواء كانت السلطة التنفيذية وعلي رأسها رئيس الجمهورية ومرؤوسيه أو خبراء البيئة في حالة تسببهم لإهدار الموارد الطبيعية للبيئة.

ج- يوضح أن القرارات المتعلقة بعملية تصدير الموارد الطبيعية للبيئة لا تدخل في نطاق القرارات السيادية باعتبارها ثروة طبيعية قابلة للمتاجرة فيها وإدراجها ضمن القرارات الإدارية الخاضعة للقضاء.

2- أن يتمتع صاحب القرار بالمهارات اللازمة لاتخاذ القرار البيئي الناجح من خلال:

أ- أن يكون من صفات متخذ القرار علي رأس السلطة التنفيذية ووزرائها ذو خبرة وكفاءة عالية في المجال البيئي والقدرة علي إدارة الازمات البيئية العاجلة.

ب- أن يجتاز متخذ القرار التدريبات اللازمة لرفع المهارات الخاصة بالحفاظ علي البيئة ومواردها للجيل الحاضر والأجيال القادمة.

ت- مشاركة متخذ القرار في جميع المؤتمرات البيئية المحلية والدولية لزيادة الإثراء المعرفي بقضايا البيئة وأهمية تحقيق التنمية المستدامة.

ث- وأن يتمتع صاحب القرار بالكفاءة العالية في صنع واتخاذ القرارات البيئية والقدرة علي إدارة الأزمات البيئية المفاجئة.

3- الاهتمام بتوفير المعلومات البيئية اللازمة لمتخذي القرار البيئي في مصر من خلال:

أ- استشارة علماء وخبراء البيئة قبل القيام باتخاذ أي قرار يمس البيئة وكذلك يخص اتفاقيات تصدير الموارد الطبيعية وخاصةً الغاز الطبيعي.

ب- دعم الأبحاث العلمية البيئية والاستفادة منها قبل اتخاذ أي قرارات تتعلق بقضايا البيئة وخاصةً تصدير الموارد الطبيعية.

ت- الاهتمام بتبادل المعلومات والأبحاث البيئية مع الدول الصديقة والاستفادة من تجاربها البيئية خاصة الأبحاث المتعلقة بأهمية تحقيق التنمية المستدامة.

ث- مبادرة متخذي القرار بالمشاركة في فرق العمل التي تخص الحفاظ علي البيئة ومواردها والتي تدعم عملية تحقيق التنمية المستدامة.

ج- مبادرة متخذي القرار بعقد لقاءات تخص الحفاظ علي البيئة ومواردها مع المرؤوسين لاستماع مقترحاتهم التي تساعد من تحقيق التنمية المستدامة.

4- غرز الثقافة البيئية لدي المواطنين بأهمية الحفاظ علي موارد البيئة ومفهوم وأهمية تحقيق التنمية المستدامة.

أ- غرز قيم الحفاظ علي موارد البيئة داخل المجتمع المصري وتعريفهم بمفهوم وأهمية التنمية المستدامة من المنزل ومروراً بالمناهج الدراسية المختلفة.

ب- دعم عنصر المشاركة الشعبية من خلال اهتمام متخذي القرار بعقد ندوات تخص قضايا البيئة والتعريف بالتنمية المستدامة وأهمية تحقيقها والسماح بإبداء الآراء والمقترحات لحل المشاكل البيئية في مصر.

ت- نشر الوعي البيئي للمواطنين من خلال استخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عن أهمية الحفاظ علي البيئة ومواردها الطبيعية لصالحهم ولصالح أجيالهم القادمة.

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد حسن السمان2011, **الصحافة والتنمية المستدامة "دراسة مستقبلية"**, (القاهرة: المكتبة الأكاديمية,),
- أشرف عمران2012, **البيئة بين الاستدامة الآمنة والمخاطر المستقبلية**, (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع,), ص11,10,3.
- أيسر خليل إبراهيم2015، **اهتمام الإعلام العربي بالقضايا البيئية "الصحف العربية بين واقع المشكلة وتطبيق الحلول"**، (بغداد: دار أمجد للنشر والتوزيع،),ص ص7-9.
- إسماعيل محمود عبد الرحمن2014, **محاسبة التلوث البيئي**, (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية,), ص3.
- الأمم المتحدة(2011), **الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية**, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا,.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا2001: **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج**, (نيويورك: الأمم المتحدة,), ص4.
- بوزغاية باية(2009), تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة, **رسالة ماجستير**, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر,.
- جهاد عودة2009, **ظاهرة السياسات العامة والتطور الديمقراطي في مصر "المعضلات والقوى والصعوبات"**, (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة,), ص128.
- حامد الريفي2015, **اقتصاديات البيئة "مشكلات البيئة- التنمية الاقتصادية- التنمية المستدامة"**, (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي,), ص24, 27, و34.
- خالد مصطفي قاسم2007: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية،).
- خليل حسن2010, **السياسات العامة في الدول النامية**, (بيروت: دار المنهل اللبناني,), ص445.
- عامر طراف وحياة حسنين, 2012 **المسؤولية الدولية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة**, (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع,), ص100.
- فلاح جمال معروف العزاوي2016, **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**, (العراق: دار دجلة,), ص103.
- قادري محمد الطاهر2013, **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**, (بيروت: مكتبة حسن العصرية,), ص66,67.
- هشام سبع2015, **دور المجتمع المحلي في المحافظة على البيئة من التلوث**, (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع,), ص89, 90.
- مجيد ملوك السامرائي2016, **الجغرافية وآفاق التنمية المستدامة**, (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع,), ص16.
- منى جميل سلام, مصطفي محمد على2015, **التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية**, (بنها: المكتب الجامعي الحديث,), ص102.

- **ثانياً: المراجع الأجنبية:**

- Gregory(Grzegorz) E.Kersten etal: **Decision support systems for sustainable Development,, A Resource Book of Methods and Applications**, (London: Kluwer Academic publishers, International Development Research center, 2000), PP.13:14.
- Ismail Serageldin etal: **The Human Face of The Urban Environment, (Editorial Consultants: Thomas Good and Alison cave), Proceeding of The Second Annual World Bank Conference on Environmentally Sustainable Development, Series**, (Washington: No.6, Sponsored by The Bank and Held at The National Academy of Sciences and The World Bank, , D.C, Sep, 1994).PP.14:15.

- Philippe Hugon, **Economie du Developpement**.(Paris: Dalloz, 1989).P.156.
- Brown Anthony: **You Can Be Green and Still Love The Poor**, (London: New States Man, Article, Vol. 131, 2002), PP. 16:18.
- Jorge E. Hardoy, etal: **Environmental Problems in The Third World Cities**, (London: Earth Scan Publications Ltd, 1995), PP. 172:177.
- Philip MC Michael: **Sociology for A new Century, Development and Social Change, A global Perspective**, **Second Edition**,(California: Pine Forge Press, 2000), P.249.
- Drewnowski, J. & Scott, W: **The Level of Living Index Geneva, United Nation Research Institute for Social Development**, (Paris: University of South Wales Prifysgol De Cymru, 1966).
- Graig A.Longston and Grace K.C. Ding : **Sustainable Practices in The Built Environment, Second Edition,(**Londn**:** Oxford, Butterworth Heinemann, Reed Educational and Professional Publishing, Ltd , 2001),PP.16:17.
- Strategic For Sustainable Development: **Can Country Level Strategic Planning Framework Achieve Sustainable and Eliminate Poverty** ? A Discussion Paper Prepared by The Sustainable Development Unit (DFID), IIED and CAPE ODI, June(2000), P.2.

- **ثالثاً: مواقع الإنترنت:**

- عبد الله المصري،2015،**www.masralarabia.com**
- عصام الشربيني, 2012, **www.masress.com**
- مركز الابحاث والدراسات القانونية, 2012, www.facebook.com/center.research.legal/posts

- **ar.m.wikipedia.org**
- **www.marefa.org**
- **gat.ahram.org.eg**